الديمقراطية.. العدالة الاجتماعية.. التنمية المستدامة نهج ثابت لدولة الوحدة

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

إسلامنا المعاصر

مشاعل العمر

كم نحن في حاجة اليوم إلى فهم واسع للإسلام من رؤية معاصرة، إسلام نستطيع به قراءة حياتنا اليوم، ونستطيع أن نتواصل ونتعايش ونتكيف معها، فالجهاد في سبيل الله – مثلاً – كان في السابق في العصور الإسلامية الأولى يدعو إلى الخروج إلى معاركه لنصرة الحق وإحقاقه، وهذا التعريف والفهم للجهاد جعل الكثيرين من الشبان «هارباً ويائساً»، ويردد أنه خارج للجهاد في سبيل الله، ويذهب حيث الحروب في بلدان بعيدة ويُقتل ويعود لنا جثة هامدة!

إن تعريف الجهاد يحتاج منا اليوم إلى إعمال الفكر لصياغة تعريف حديث لا يناقض جوهر فريضة الجهاد، ولكنه يواكب روح العصر ومقتضيات الحياة التي نعيشها فيه، ويتفق مع حقيقة عدم وجود معارك «دموية نخوضها» حالياً، علماً بأننا نعيش في بلادنا اليوم معارك جهادية في حياتنا متعددة الأوجه، نعيش معارك في العمل، ومعارك في الإعلام، ومعارك في داخل الأسرة الواحدة للحفاظ على حياتها وعدم انهيارها بالطلاق، ونعيش معارك مع التكنولوجيا والتطور، ونعيش معارك اجتماعية ونفسية ومادية ودينية وسياسية، والكثير الكثير مما لا يعد ولا يحصى، وهى معارك عدة يخوضها الرجل والمرأة على حد سواء، هنا على أرض الوطن لحماية أمنه وسلامة مجتمعه.

نحن اليوم في حاجة فقط لإعادة قراءة الإسلام نصاً وروحاً، وفهمه فهماً يؤكد أنه دين كل العصور والأزمان، ويتناسب مع حاجات ومتطلبات الحياة في كل العصر، كما يساوي بين المرأة والرجل في العلاقة الأزلية بينهما.

نقلاً / عن صحيفة "الحياة" اللندنية

خطة قطرية شاملة لتطوير القطاع السياحي بـ 15 مليار دولار

مناضر من قطر

الدوحة / وكالات :

وضعت قطر خطة سياحية شاملة تقدر تكاليفها بـ ١٥ مليار دولار وتستهدف تنفيذ العديد من المشروعات العقارية والسياحية العملاقة خلال السنوات القليلة المقبلة، ومضاعفة أعداد السياح الوافدين إلى البلاد من ٧٠٠ ألف سائح حاليا إلى ١,٤ مليون سائح بحلول عام ٢٠١٠. بحسب تقرير نشرته صحيفة "الراية" القطرية اليوم الخميس ٤-١٠-٢٠٠٧ للصحفي علاء البحار.

ويؤكد الخبراء أن القطاع الفندقي استطاع تحقيق العديد من الإنجازات التي ساهمت في تعزيز مكانة قطر علي خريطة السياحة العالمية، فضلا عن مساهمته في مصادر الدخل القومي الرئيسة من خلال خطط تطويرية وتنموية.

وأوضح تقرير حديث أن القطاع الفندقي في قطر من القطاعات المهمة التي شهدت إقبالا ملحوظا من المستثمرين خلال الفترة الأخيرة، حيث تزايدت أعداد الفنادق والتي أصبحت من العلامات البارزة والمواكبة للنهضة العقارية التي تشهدها البلاد حاليا وتعتبر أحد أوجه التنمية الشاملة.

فمشروعات الفنادق التي أخذت تعلو في سماء الدوحة في الآونة الأخيرة بشكل مكثف، تساهم بصورة غير مسبوقة في تغيير مظهر العاصمة القطرية، بل وتنقل كورنيش الدوحة المطل علي الخليج العربي والذي يصل طوله إلى نحو عشرة كيلو مترات، من الهدوء الذي طالما تميز به لسنوات طويلة، إلى الازدحام والحيوية التي أصبح يعتاد عليها الساكنون وكل من يسير عبره يوميا.

وكانت دولة قطر من أولي الدول العربية التي أدركت أهمية هذه الصناعة، حيث قامت الدولة بإنشاء شركة قطر الوطنية للفنادق، والتي كانت تعني بالقطاع الفندقي، إلا أن التطور الكبير الذي طرأ على هذه الصناعة حول العالم وغيّر الكثير من مفاهيمها، فرض وجود شركة متخصصة تساير متطلبات المرحلة، فكانت شركة قطر الوطنية للفنادق التي تعمل علي تأسيس الفنادق والمشاريع ذات الصبغة السياحية وتسهل إقامة المؤتمرات والفعاليات من خلال فنادقها وتوابعها من مرافق الاستجمام والرياضة.

وتظهر قوة الشركة في قطاع السياحة والفنادق القطرية بشكل خاص من خلال تملكها أكثر من ٥٠٪ من الفنادق ذات الجودة العالمية في البلاد، كما قامت شركة قطر الوطنية للفنادق خلال عام ٢٠٠٦ بإجراء صيانة وترقية للجودة لمنتجع شاطئ سيلين الذي تديره، وكذلك تطوير فندق فريج شرق الذي يأتي تصميمه على شكل قرية قطرية شاعرية المظهر مقدما أفضل معاني الفخامة الممزوجة بالتقاليد التراثية.

وقال التقرير الذي نشرته مجلة الملتقي التي تصدرها غرفة تجارة وصناعة قطر إن قيمة المشاريع المستقبلية التي تنوي شركة قطر الوطنية للفنادق استثمارها على مدى السنوات الخمس المقبلة تقدر بـ ٥,٣ مليار ريال قابلة للزيادة وفق متطلبات المرحلة، حيث إن الشركة تقوم بمراجعة الخطط والاستراتيجيات والتعديل عليها كل ستة أشهر لمواكبة المتطلبات الخاصة بكل فترة.

وحسب جان بول مدير عام هيئة السياحة القطرية بالوكالة فإن خطط الحكومة القطرية لتنويع مصادر الدخل العام تؤكد أهمية قطاع السياحة باعتباره أحد أهم القطاعات الواعدة والمرشحة للمساهمة بإيجابية في مصادر الدخل القومي الرئيسة، لافتا إلى أهمية الاستثمارات العقارية في دفع عجلة التنمية السياحية خصوصا في قطاع الفنادق الذي حقق خلال العامين الماضيين أعلى معدلات النمو على مستوى المنطقة، ما جعله من أبرز القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات عموما.

مناضر من قطر

ويري بول أن قطر تتمتع بالعديد من الميزات الاقتصادية والسياحية تجعل منها محطة سياحية واعدة علي المستويين الإقليمي والدولي، لافتا إلى أن هناك ٥٦٠ كيلومترا من السواحل من بينها نحو ٢٠٠ كيلومتر من الشواطئ البكر.

ومن أبرز مشروعات الفنادق التي سيتم بناؤها في جزيرة اللؤلؤة قطر، فندق الفورسيزون الذي سيكون الثاني الذي يحمل هذه العلامة في قطر.

وقدر خبراء عقاريون حجم الاستثمارات الجديدة في القطاع الفندقي بأكثر من أربعة مليارات دولار. ويعتقد هؤلاء الخبراء العقاريون أن أبراج الفنادق الحديثة بدأت تغير الصورة النمطية للعاصمة القطرية الدوحة.

وأكد هؤلاء أن الهيئة العامة للسياحة تمكنت من تنظيم القطاع السياحي وتسويقه داخليا وخارجيا، فضلا عن دورها في تنشيط وتنمية القطاع الفندقي والتوسع في إنشائه بالشكل الذي يتفق مع معطيات التطور العالمي في هذا المجال الحيوي والمهم، ما ساهم في زيادة الطاقة الاستيعابية للحركة الفندقية، إضافة إلى دورها في رفع مستوي الخدمات الفندقية، خصوصا أن قطر تشهد ومنذ الفترة الماضية أعلى معدلات النمو على مستوي المنطقة في القطاع الفندقي، ما جعله من أبرز القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات..

وتوقع مجلس السياحة والسفر العالمي، في تقريره الاقتصادي السياحي للعام ٢٠٠٧، زيادة بمقدار ٩,١ ٪ في السياحة القطرية والتي يتوقع لها أن تحقق عوائد تبلغ ٩,٥ مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة.

وتعد الخطوط الجوية القطرية أحد أهم ركائز السياحة القطرية، وذلك بتسييرها رحلات إلي ٧١ وجهة حول العالم، وتخطط الخطوط الجوية القطرية لإضافة ٩ وجهات جديدة خلال العام الجاري، ما سيساعد في زيادة عدد المسافرين من مطار الدوحة الدولي.

كما تخطط الشركة إلى دعم أسطولها من الطائرات وزيادة عدد رحلاتها المنتظمة وذلك بمناسبة اكتمال عشر سنوات علي إطلاقها.

وقال تقرير حديث حول التنافسية السياحية أصدره منتدي دافوس العالمي إن قطر أصبحت خلال العامين الماضيين واحدة من أهم الدول في العالم التي يقصدها السائحون، حيث احتلت المرتبة ٣٧ من بين ١٢٤ دولة ليس فقط للتمتع ولكن للعمل والسياحة. وقال التقرير إن مطار الدوحة الجديد سيمثل إضافة لحركة الطيران العالمية وستصبح في ظله العاصمة القطرية أكبر منافس لدبي التي جاءت في المرتبة ١٨.

وقال التقرير إنه بحلول عام ٢٠١٢، ستكون الدوحة واحدة من أهم المحطات العالمية في مجال حركة الطيران وإنها ستكون المنافس الوحيد لمدينة دبي في منطقة الخليج العربي، حيث قامت الحكومة القطرية خلال الفترة الأخيرة بانتهاج سياسة تشجيعية وبناء العديد من المراكز الحديثة في مدينة الدوحة التي تغيرت معالمها بشكل كبير وباتت تتفوق على كبريات المدن العالمية في التخطيط وسهولة الحركة وروعة المباني.

وشدد التقرير على أن المنافسة بين الدوحة ودبي ستكون كبيرة خلال السنوات المقبلة، حيث إن الاستثمارات القطرية في بناء مطار جديد وصلت إلى ٥ مليارات ونصف المليار دولار، وهو ما يعد نقلة كبيرة ستجعل مطار الدوحة المنافس الأكبر لمطار دبي الذي استثمرت فيه حكومة الإمارات نحو ٦,٨ مليار دولار لكي يصبح المطار بحلول ٢٠١٢ محط استقبال أهم ١٠٠ وجهة طيران عبر العالم.

مناضر من قطر

الإمارات تشارك في مؤتمر دولي حول مكافحة الحرائق بالبحرين

أبوظبي / وام :

تشارك دولة الإمارات بوفد رفيع المستوي في معرض ومؤتمر دولي حول مكافحة الحرائق يعقد في مملكة البحرين خلال الفترة من التاسع وحتى ١٣ ديسمبر المقبل تعرض من خلاله الدولة تجربتها الرائدة في مكافحة الحرائق .

وقال نيل والكر مدير معرض ومؤتمر مدربي دوائر إطفاء الحريق في تصريح لوكالة أنباء الإمارات عقب لقاءات أجراها مؤخرا مع كبار مسؤولي الدفاع المدني بالدولة أن دولة الإمارات تتمتع بقدرة فائقة عبر إدارات الدفاع المدني على مواكبة التطور العمراني السريع الذى تشهده مدن الدولة وخاصة الأبراج العالية التي يجرى تشييدها حاليا خاصة في ابوظبي ودبي والشارقة اذ توضع في كل طابق / أنظمة ذكية / حديثة متكاملة للوقاية من الحرائق والذي اثبت نجاحه وفعاليته لدى الدول المتقدمة في العالم .

وأوضح نيل ان معرض ومؤتمر البحرين الذي يشارك فيه أشهر مدربي الإطفاء في العالم وعدد كبير من المختصين والشركات العارضة لأحدث معدات إطفاء الحرائق من اكثر من ٣٠ دولة سوف يعرض احدث الأجهزة التقنية التي تستخدم على مستوى العالم في حوادث الحريق خاصة تلك التي تستخدم في إنقاذ الأفراد المحاصرين بالنيران وتحت الإنقاذ في الحوادث المختلفة حيث يمكنها الوصول إلى الأماكن الضيقة والمظلمة وتحت الأنقاض والأماكن التي لا يمكن الوصول إليها لاستكشاف المكان والتعرف على الأجسام الحرارية ومصادر الحريق .

وتم تطوير برنامج مؤتمر البحرين ليتوافق مع الإحتياجات المحددة وبيئات منطقة الشرق الأوسط حيث يغطي مواضيع تتراوح من الحوادث في المباني العالية إلى حرائق البتروكيماويات وخطط الطوارئ ومخاطر المجتمع ..ويستمر المؤتمر لخمسة أيام بمشاركة أكثر من ٢٠ متحدثا ونخبة من أبرز مدربي صناعة الإطفاء الذين سيعقدون ورش عمل وتدريبات عملية مباشرة في ثمانية مواقع مختلفة حول المنامة .

وقال روبرت تريوزي وهو من أبرز خبراء إطفاء الحرائق في العالم إن أهمية الحدث تكمن في الاطلاع عن كثب على الأوضاع الراهنة في منطقة الخليج في ظل التحديات التي تواجهها حاليا وعقب تعاظم الأعمال الإرهابية ومخاطر الحرائق في المنشآت والمرافق الضخمة بوجه عام في هذه المنطقة الحيوية .

وأوضح ان الخبراء المشاركين من الدول الأوروبية وأميركا سوف يسعون لإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها رجال الإطفاء في المنطقة الخليجية التي تضم أهم مرافئ تصدير النفط والغاز وصناعة تكرير النفط وحقول البترول والغاز .

يذكر ان دول الخليج تنفق أكثر من عشرة مليارات دولار سنويا على أجهزة الأمن والسلامة والدفاع المدني لتأمين مرافقها ومنشآتها الحيوية بالإضافة إلى حماية المدن الحديثة والتجمعات السكنية ذات الأبراج العالية في حين تقدر الخسائر التي تتسببها الحرائق أكثر من ٢٠ مليار دولار سنويا .

وزراء عمل التعاون يبحثون تحديد سقف زمني لإقامة العمالة غير الماهرة

دبى / وام :

يناقش مجلس وزراء العمل لدول مجلس التعاون الخليجي في الاجتماع المقرر عقده خلال شهر نوفمبر المقبل بالرياض تحديد سقف زمني لإقامة العمالة ووضع قانون موحد خاص بالعمالة المنزلية بالإضافة إلى إنشاء نظام نموذجي لبناء معلومات سوق العمل في دول المجلس .

وقال معالي الدكتور علي بن عبد الله الكعبي وزير العمل أن الاجتماع سيبحث مشروع قانون يعرف ب /٣ زائد ٣ / يسمح للعمالة غير الماهرة بالإقامة في الدولة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بنفس المدة ليكون إجمالي المدة ست سنوات يعود العامل بعد انتهاء عقده إلى بلده الأصلي .. مشيرا الى ان هذا الأمر خاص بالعمالة غير الماهرة .

وأوضح انه سيتم كذلك خلال الاجتماع الاطلاع على نظام معلومات سوق العمل وأهميته والفوائد الممكن تحقيقها من خلال تطبيقه ..مشيرا إلى انه تم الاتفاق بين وزارة العمل بالدولة وهيئة تنمية بحيث يتم اختبار النظام في منتصف الشهر الجاري على ان يبدأ إدخال المعلومات في السادس عشر من الشهر نفسه .

وأكد ان هذا المشروع يعتبر انطلاقة قوية لإعادة جمع وتحليل ونشر معلومات كمية ونوعية حول حجم وتركيبة واتجاهات العمالة من حيث العرض والطلب في الماضي والحاضر والمستقبل خاصة أن المعلومات تعتبر من الشروط الجوهرية لنجاح عملية صنع القرار اذ تحتاج إليها جهات الاختصاص لوضع سياسات وخطط التوظيف .

الدكتور علي بن عبدالله الكعبي

وقال ان ابوظبي ستستضيف المنتدى الخليجي حول العمالة الوافدة بدول الخليج خلال يومي ٢٤ و ٢٥ من شهر يناير المقبل وذلك على هامش الاجتماع التشاوري الرابع للدول الآسيوية المصدرة والمستقبلة للعمالة الآسيوية ..مشيرا إلى أن المنتدى سيناقش التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في معالجة قضايا العمالة المؤقتة الأجنبية للخروج برؤية موحدة .

وأوضح ان الاجتماع التشاوري الرابع للدول الآسيوية المصدرة والمستقبلة للعمالة الآسيوية سيعقد تحت شعار /تنقل العمالة المؤقتة..

شراكة تنموية / بمشاركة ٢٢ دولة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية وكذلك المجلس التنفيذي لوزراء العمل الخليجيين إلى جانب وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى من دول آسيوية وأوروبية ..منوها إلى أن وزارة العمل وقعت مذكرة تفاهم مع منظمة الهجرة الدولية بشأن جدول أعمال الاجتماع والجهات المشاركة والموضوعات المطروحة .

اليوم..سلطنة عمان تشارك في الاحتفال باليوم العالمي للموائل

مسقط /العمانية:

تشارك السلطنة اليوم ممثلة بوزارة البيئة والشؤ ن المناخية دول العالم في الاحتفال باليوم العالمي للموائل الذي يصادف السادس من أكتوبر من كل عام.

ويأتي الاحتفال تحت شعار /مدينة آمنه مدينة عادلة / انعكاسا للوضع السكاني /الديموغرافي/ الذي أصبح له تأثيرات اجتماعية واقتصادية وتسبب في إحداث الكثير من التغييرات الجذرية للوضع البيئي في مختلف دول العالم فتقارير منظمة الأمم المتحدة تشير إلى أن نصف البشرية يقيم حاليا في المدن ويقدر أن ثلثي سكان العالم سيصبح بحلول عام ٢٠٣٠ م من سكان المناطق الحضرية.

وتشير الدراسات الوطنية إلى أن /٥٣ بالمائة/ من إجمالي سكان السلطنة يعيشون في الحواضر وتدرك حكومة السلطنة أن الزحف السريع للعيش في المدن يجلب عددا من المشاكل البيئية المرتبطة بالكثافة السكانية منها على سبيل المثال إدارة المخلفات واستخدامات المياه والإسكان وتطوير البنية الأساسية على حساب بيئات الموائل الطبيعية لذا أوصت الإستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي التي صادق عليها مجلس الوزراء في ٢٠٠٠ م بضرورة الأخذ بالاعتبارات البيئية عند التخطيط لأي مشروع اقتصادي والاستفادة من مشروع التخطيط الأسري الذي نجحت السلطنة في تحقيقه من خلال تنظيم حملات وطنية مكثفة لتحقيق المباعدة بين الولادات كما شجعت الإستراتيجية أهمية المحافظة على التوازن طويل الأجل بين العرض والطلب على السلع التي تتطلب موارد طبيعية شحيحة.

وقد قامت السلطنة مؤخرا بعد تعرض بعض مناطقها الساحلية للأنواء المناخية بإعادة النظر في تخطيط المدن بحيث تكون منسجمة مع متطلبات التطور العمراني والاجتماعي والاقتصادي وهذا الاتجاه يؤكد حرص حكومة السلطنة على متابعتها لمشاريع التنمية بما يتناسب والأوضاع البيئية الراهنة.

سلطنة عمان

أخبار متفرقة

150 مليار ريال حجم استثمارات قطاع البناء في الرياض بحلول 2010

الرياض

الرياض / وكالات :

توقعت دراسة حديثة أن يبلغ حجم الاستثمارات في مجال التشييد والبناء في العاصمة السعودية الرياض بحلول عام ٢٠١٠ حوالي ١٥٠ مليار ريال (الدولار = ٣,٧٤ ريال)، مضيفة أن هذا النمو المتزايد في القطاع العقاري بالرياض سيدفع إلى المزيد من توفير مساحات المكاتب عالية النوعية المتوافرة بكميات محدودة حاليا.

وأشارت الدراسة التي أعدتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى أن القطاع العقاري في الرياض يتميز بزيادة الفرص الاستثمارية في شتى المجالات، نظرا لما تواجهه مدينة الرياض من نقص في المنازل التي يمكن لذوي الدخلين المنخفض والمتوسط شراؤها، بالإضافة إلى وجود نقص في شقق الإيجار في الكثير من مناطقها.

وتوقعت الدراسة التي نشرت يوم الجمعة ٥-١٠-٢٠٠٧ بصحيفة "الوطن" السعودية، أن تزداد جاذبية مدينة الرياض للأعمال ورأس المال المستثمر فيها في السنوات المقبلة، مما سيرفع الطلب على الإسكان والمساحات التجارية في المدينة وحولها، مما سيخلق فرصا استثمارية متاحة للقطاع الخاص في القطاع العقاري.

وتقدر دراسات الهيئة احتياجات مدينة الرياض من الإسكان بنحو ٤٩٥ ألف وحدة سكنية حتى عام ١٤٤٥هـ، بمعدل سنوي قدره ٢٧,٥ ألف وحدة سكنية في العام.

وأكدت أن المراكز التجارية الشاملة، والمجمعات السكنية الكبيرة والمتوسطة، والأبراج السكنية، وأبراج المكاتب، وفروع المصارف التجارية في المناطق الحضرية حول مدينة الرياض ستكون من أهم الفرص الاستثمارية في القطاع العقاري.

وأشارت الهيئة إلى وجود ١٦٨ موقعا سياحيا قابلا للتطوير، منها ٢٨ موقعا داخل مناطق التنمية السياحية، وتعد فرصا واعدة للاستثمار متاحة للقطاع الخاص إلى جانب فرص استثمارية أخرى، تشمل قرى سياحية، وصالات تزلج، ومراكز نسائية ترفيهية،ومطاعم، ومراكز تنظيم رحلات.

رئيس مجلس الوزراء الإماراتي يستقبل وزير الثقافة السوري

رئيس الوزراء الاماراتي مع وزير التقافه السوري

أبوظبي / وام :

استقبل الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء مساء أمس بقصر سموه بناهل في سويحان معالي الدكتور رياض نعسان آغا وزير الثقافة السوري الذي يزور البلاد حاليا بدعوة من نادي تراث الإمارات للمشاركة في المهرجان الثاني للنادي .

جرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك بين دولة الإمارات والجمهورية العربية السورية وسبل تطويرها في كافة المجالات لاسيما في المجالات الثقافية .

ورحب الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان بمعالي الوزير السوري الذي وجه لسموه التهاني بمناسبة الشهر الفضيل .

وقد تناول الجميع الإفطار على المأدبة التي أقامها سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان على شرف معالي الوزير السوري حضرها سعادة الدكتور رستم الزعبي السفير السوري لدى الدولة .

طوله 40 كم وكلفته مليارا دولار

بعد انتظار دام سنوات.. البدء بإنشاء جسر "قطر-البحرين" خلال شهور

الدوحة / وكالات :

وقعت قطر والبحرين مذكرة تفاهم لبناء جسر بين البلدين فوق مياه الخليج بطول ٤٠ كيلومترا وبتكلفة بليوني دولار، على أن تبدأ الأعمال بعد سبعة أشهر.

ووقع المذكرة مدير الإدارة القانونية في الخارجية القطرية أحمد حسن الحمادي، ومدير منطقة الخليج في شركة "فينسي" للإنشاءات وبانك غاربيون، ممثلا تحالف "فينسي" الفرنسية و"الديار" القطرية و"هتشو" الألمانية و"سي سي سي" اللبنانية، الذي سيتولى الأعمال الإنشائية للمشروع.

وقال الحمادي في بيان "إن العقد النهائي سيوقع خلال أربعة أشهر، وسيتضمن التفاصيل الفنية والهندسية الدقيقة للمشروع". وأشار إلى أن الجسر سيضم مسارات للمركبات ومسارا للطوارئ وخطا للسكك الحديد على أن يربط عاصمتي البلدين في مرحلة لاحقة.

وتقع نقطة بداية الجسر في قطر عند رأس عشيرج –خمسة كيلومترات إلى الجنوب من مدينة الزبارة الشمالية– فيما تقع النقطة المماثلة في البحرين إلى الشمال من قرية عسكر.

ويتوقع مسؤولو المشروع اكتمال تنفيذه خلال سنتين. وتركز المرحلة التمهيدية الحالية للمشروع على الانتهاء من استكمال وضع التصميمات الهندسية والدراسات المتعلقة بالمشروع ماليا وبيئيا واقتصاديا.

وكانت الدوحة والمنامة اتفقتا قبل سنوات على بناء الجسر في اجتماع للجنة العليا المشتركة برئاسة وليي العهد في البلدين، القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والبحريني الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.